



RÉPUBLIQUE
FRANÇAISE

Liberté
Égalité
Fraternité



الوكالة الفرنسية للتنمية و الأمن الغذائي في موريتانيا



© Bechir Malum / AFD

160 مليون يورو

ملتزمون بالأمن الغذائي
منذ عام 2018.

900 هكتار

استصلاح من الأراضي الزراعية
لتحسين الإنتاج الغذائي في المناطق
الأشد هشاشة منذ عام 2018.

54 سدًا،

بنيت، ودعم الزراعة والتكاثر على مساحة
4000 هكتار و السماح لأكثر من
120,000 الناس للوصول إلى المياه
وإلى الطعام.

يساهم القطاع الزراعي في موريتانيا بنسبة 4,6% من الناتج الداخلي الخام، ولكنه لا يزال عرضةً لمخاطر تغير المناخ. ونظرًا لهيمنة المزارع العائلية، يواجه القطاع الزراعي صعوبةً في الحصول على المدخلات الزراعية والقرض والأسواق والبنية التحتية، لا سيما فيما يتعلق بزراعة الأرز والحليب وزراعة الخضراوات. وتؤدي هذه المعوقات إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وتسعى البلاد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، بما في ذلك الاكتفاء الذاتي من الأرز بحلول عام 2029. وتدعم الوكالة الفرنسية للتنمية هذا الهدف من خلال مشاريع تركز على تحسين إنتاجية الأراضي، وتطوير سلاسل القيمة، والبنية التحتية الزراعية الرعوية، والتنوع البيولوجي، ودعم الحماية الاجتماعية للأسر الريفية.

#عالم_مشترك

عملنا لتحقيق الأمن الغذائي في موريتانيا

1

استعادة التربة وتحسين إنتاجيتها

لتعزيز الأمن الغذائي، تدعم الوكالة الفرنسية للتنمية إنتاجية الأراضي وقدرة المناطق الريفية على الصمود. وفي مناطق الزراعة المطرية في وادي نهر السنغال، تدعم الوكالة استصلاح الأراضي المتدهورة من خلال إعادة تأهيل أحواض صرف المياه، وحفظ المياه والتربة، وممارسات الاستصلاح، وتشجيع الزراعة الإيكولوجية. وبين عامي 2018 و2025، تمت إعادة زراعة حوالي 900 هكتار في ولايتي غورگول وكيديمافا. ومنذ عام 2025، امتد عملها إلى ولاية تكانت، ولا سيما منطقة تامورت النعاج الرطبة، مع تطوير حوض صرف مياه يغطي أكثر من 7.500 كيلومتر مربع، وتعزيز التسيير المستدام للمياه والموارد الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي، وفي نهاية المطاف زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي.

2

تطوير البنية التحتية المائية للزراعة والرعي

على الرغم من امتلاك موريتانيا لثروة حيوانية ضخمة تتجاوز 30 مليون رأس، وأراضي قابلة للرعي تبلغ مساحتها 100.000 هكتار في وادي نهر السنغال، إلا أنها لا تزال عرضة بشكل خاص لتغير المناخ. ولدعم الزراعة وتربية الماشية، تستثمر الوكالة الفرنسية للتنمية في البنية التحتية الأساسية للزراعة والرعي، مثل السدود ونقاط المياه والقنوات، فضلاً عن تطوير الزراعة المروية. وفي هذا السياق، تدعم الوكالة إعادة تأهيل مناطق زراعة الأرز والخضراوات في القرى، واستصلاح 1.000 هكتار إضافية. وبفضل هذه المبادرات، تم بناء 54 سداً في ولايات أدرار، ولعصابه، والبراكنة، وغورگول، وكيديمافا، والحوض الشرقي، والحوض الغربي، وإينشيري، وتكانت. وفي منطقة تامورت النعاج (ولاية تكانت)، من شأن دعم الوكالة الفرنسية للتنمية أن يمكن من إعادة تأهيل 6 سدود وبناء السدود والحواجز، مما يعزز الأداء الزراعي ويضمن وصولاً أفضل إلى المياه للإنتاج الزراعي الرعوي لصالح أكثر من 1.500 منتج.

3

هيكل سلاسل القيمة الزراعية

تدعم الوكالة الفرنسية للتنمية تطوير سلاسل القيمة الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين دخل المنتجين. ومن خلال مشروع يشجع الزراعة التعاقدية، توأمت الوكالة هيكل قطاعي الألبان والخضراوات عبر تعزيز التعاون بين المنتجين والقطاع الخاص. ومن المتوقع أن تستفيد من المشروع في نهاية المطاف 6.120 من النساء منتجات الخضراوات في تعاونيات نسائية، و179 من المنتجين الفرديين، بينما يدعم قطاع الألبان 120 من الممنمين، و475 من منتجي الأعلاف، و100 شاب من جامعي التبن. وهكذا يهدف المشروع إلى تعزيز تسويق المنتجات المحلية، من أجل بيع 10.000 طن من الخضراوات سنوياً في نواكشوط، و4.000 طن عبر سلاسل التوريد القصيرة، بالإضافة إلى جمع 1.600 طن من الحليب ومعالجتها، وبيع 100 طن منها عبر سلاسل التوريد القصيرة، مما يساهم بشكل مباشر في الأمن الغذائي ودخل المجتمعات الريفية.

4

تسيير الموارد الطبيعية بشكل تشاوري

تشجع الوكالة الفرنسية للتنمية التسيير المستدام للموارد الطبيعية في موريتانيا من خلال دعم المبادرات المحلية والمجتمعية، مثل اتفاقيات الأراضي وعقود التسيير. كما تشجع التحول الزراعي الإيكولوجي للمزارع العائلية واستصلاح 1.400 هكتار من الأراضي المتدهورة من خلال مشروع السور الأخضر العظيم، بالإضافة إلى تعزيز قدرات وزارة البيئة والوكالة الوطنية للسور الأخضر العظيم (ANGMV) لتأمين النتائج وضمان المتابعة المستدامة.

5

دعم الأسر الريفية خلال موسم الجفاف

أسرة وأكثر من 80.000 شخص، مما يضمن لهم الحصول على الغذاء بشكل مستقر ويعزز قدرة المجتمعات على الصمود في وجه الأزمات.

منذ عام 2018، تعزز الوكالة الفرنسية للتنمية تدخلاتها في هذا القطاع من خلال دعم برامج الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي للأسر الريفية. وتدعم برنامج "المعونة" الذي يقدم المساعدة للأسر الريفية الأشد هشاشة خلال موسم الجفاف، عندما يندر الغذاء. وتستفيد من هذا الدعم سنوياً 13.000